African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 1, Issue 3, August 2022, Page No: 45-67
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index

الدول (التصنيفات والسمات) قراءة مفاهيمية

إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي*
أستاذ مشارك، قسم الجغرافيا، كلية التربية، جامعة كسلا، السودان

Countries (Classifications and Traits) A Conceptual Study

Ibrahim Abdelatif Abdelmutalab Khojali*
Associate Professor, Department of Geography, Faculty of Education, University of Kassala, Sudan

*Corresponding author	mahassi@hotmail.com	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2022-08-02 | **تاريخ القبول:**2022-07-29 | **تاريخ الاستلام:**2022-07-16

الملخص
هدفت دراسة الدول (التصنيفات والسمات) كقراءة مفاهيمية لمعرفة وكشف العلامات الاستدلالية التي أدت الي تصنيف بعض الدول وتوضيح الخصائص البنيوية لتلك الدول وتسليط الضوء والتعرف على الدول من حيث خصائصها وسماتها ومظاهرها ومؤشراتها الاستدلالية و التعمق في الأفكار المؤدية الي تصنيف الدول من حيث خصائصها وسماتها ومؤشراتها وإيجاد العلاقات الارتباطية والتقاطعات الانفصالية بين تلك الدول واستخدمت الدراسة مناهج متعددة المداخل العلمية الجوانب لدراسة الظاهرة المراد دراستها مثل المنهج الإقليمي والمنهج المورفولوجي والمنهج الوظيفي والمنهج تحليل القوة وكما تمت الاستعانة بالعديد من الدراسات والبحوث والتقارير المتخصصة والمراجع المكتبية المختلفة والتي ساعدت في إعطاء التصور الكامل للأفكار وربطها مع بعضها البعض في شكل حلقة دائرية والكل مكمل للأخر وخلصت الدراسة الي عدة نتائج مفاده في ان كل دولة لها سلوك (دور عبارة عن سياسة خارجية) حسب أيديولوجياتها التصميمية لها من قادتها او حكامها المرئيين وغير المرئيين وحتي السياسة المرسومة لها من قبل القوي الخارجية الكبرى كخارطة طريق بالنسبة لها او للآخرين فيما يتعلق اتجاه السياسة الخارجية وتعاملها مع دول الجوار او المحيط الإقليمي لها وذلك نتيجة حتمية للتأثيرات المتراكمة على مظاهر تلك الدول على المستويات الداخلية او الخارجية في ظل تحولات ورهانات دولية حاليا ومستقبليا وكذلك لها وتختلف (وظيفة عبارة عن سياسة داخلية) كل دولة حسب رؤيتها المستقبلية لها اتجاه شعبها او وطنها وربما تمتد وظيفتها للقيام بما يسمي الحرب بالوكالة نيابة عن القوي الغربية او الدول الكبرى وهنا تصبح عبارة الدولة عبارة عن دولة مرتزقة في نظر شعبها وهذه الحرب بالوكالة لها تكاليفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من تكاليف الحروب وكل ذلك يحدث من خلال من أرهان قادتها او حكامها المرئيين وغير المرئيين وحتي السياسة المرسومة لها من قبل القوي الخارجية الكبرى كخارطة طريق بالنسبة لها او للآخرين فيما يتعلق اتجاه السياسة الخارجية وتعاملها مع دول الجوار او المحيط الإقليمي لها.

الكلمات المفتاحية: الدول، خصائص الدول، وظيفة الدولة، سلوك الدولة.

Abstract

The study of countries (classifications and features) as a conceptual reading aimed to know and reveal the indicative signs that led to the classification of some countries, clarifying the structural characteristics of those countries, highlighting and identifying countries in terms of their characteristics, features, manifestations and indicative indicators. Correlational relations and separatist intersections between those countries. The study used multiple approaches, scientific approaches, to study the phenomenon to be studied, such as the regional approach, morphological approach, functional approach, and force analysis approach. Many studies, research, specialized reports and various library references were used, which helped in giving a full perception of ideas and linking them with each other. Some are in the form of a circular ring, and all are complementary to the other. The study concluded with several conclusions that each country has a behavior (a role that is a foreign policy) according to its design ideologies for it, from its visible and invisible leaders or rulers, and even the policy drawn for it by major foreign powers as a road map for it. Her or others in relation to the direction of Foreign policy and its dealings with neighboring countries or their regional surroundings, as an inevitable result of the cumulative effects on the manifestations of those countries at the internal or external levels in light of current and future international transformations and stakes, as well as for them. its homeland, and perhaps its function extends to doing what is called war by proxy on behalf of Western powers or major countries, and here the phrase "state" becomes a mercenary state in the eyes of its people. The visible and the invisible, and even the policy drawn by the major foreign powers as a road map for them or for others regarding the direction of foreign policy and their dealings with neighboring countries or their regional surroundings.

Keywords: States, State Characteristics, State Function, State Behavior.

المحور الأول: أسياسيات الدراسة

مقدمة:

ان تصنيفات الدول من حيث سلوكها وتعاملها الخارجي محل خلاف لدي الأدبيات السياسية وهذه التصنيفات لها دلالاتها على الصعيد الداخلي للدولة وعلى شبعها في شكلية التعامل مع حكوماتها وعلى الصعيد الخارجي تعمل على تلبية طلبات دول كبري وهذا له مردودة وتكاليفه بكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من التكاليف

واضاف (بركان،2017م) بين العديد من المنظرين للعلاقات الدولية ان دراسة الظواهر الدولية منها النزاعات أصبحت في مأزق بفعل التغيرات التشريعية التي يعرفها الواقع السياسي الدولي والتي لايواكبها تطور فهم على مستوي الأدوات و المفاهيمية والنظرية التي لاتزال في معظمها أسيرة التقوقع المعرفي والرؤية الأحادية التشعبية وبالتالي فلتمنح ديناميكية لتحليل الوقائع الدولية تبقي الخروج مما يسميه (بالسجون المفاهيمية) عي مختلف المتغيرات الدولية وضرورة إعادة النظر في المفاهيم التقليدية التي ارتبطن تاريخيا بتصور معني للعلاقات الدولية (القوة-النظام- الصراع–الأمن) وأصبحت عن تطويرها لتكتسب قوة تفسيرية أفضل للواقع الدولي ضمن اقتراح نماذج معرفية استكشافية لفهم العالم المتغير من حولنا.

مشكلة الدراسة: نطرح السؤالين الرئيسين التاليين؟

تمت اتخاذ الدراسة لمؤشرين هما:

1-الإيديولوجية السياسية المتبعة في تلك الدول

2- السياسة الخارجية المستخدمة مع ذاتها ومع الغير

حسب النظم السياسية والإيديولوجية لتك الدول داخل أراضيها وكذلك سياساتها الخارجية المتبعة اتجاه الدول الأخرى مما عمل على تصنيفها في المحافل الدولية والأممية ثم استبعاد النظم الاقتصادية والمفاهيم التنموية لها.

ولذا نطرح مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1- ماهي التصنيفات والسمات للدول لتحديد المفهوم البنائي لتك التصنيفات

2- ماهي الآثار المترتبة على تلك التصنيفات والسمات للدول.

أهداف الدراسة:

1- معرفة الكشف عن العلامات الاستدلالية التي أدت الي تصنيف بعض الدول

2- تشخيص ظاهرة وضعف الدول وتوضيح الخصائص البنيوية لتلك الدول

3- تسليط الضوء والتعرف على الدول من حيث خصائصها وسماتها ومظاهرها ومؤشراتها الاستدلالية

4- التعمق في الأفكار المؤدية الي تصنيف الدول من حيث خصائصها وسماتها ومؤشراتها وإيجاد العلاقات الإرتباطية والتقاطعات الانفصالية بين تلك الدول

5- توضيح أهم المسارات والملامح والتصنيفات والسمات لتلك الدول

أهمية الدراسة:

1- تحليل السمات والخصائص الدول

2- الكشف عن الخصائص البنيوية لتلك الدول

3- البحث عن أسباب تلك الخصائص والسمات التي تتصف بها تلك الدول

فرضيات الدراسة:

1- هنالك علاقة ارتباطيه طردية بين وظيفة الدول داخلياً وخارجياً وتصنيفاتها في المحافل الدولية

2- هنالك علاقة ارتباطيه طردية بين سلوك الدول داخلياً وخارجياً وتصنيفاتها في المحافل الدولية

مناهج الدراسة:

استخدمت الدراسة مناهج متعددة في معالجة الظاهرة المدروسة منها المنهج الإقليمي في دراسة الوحدات السياسة للدولة من حيث مكوناتها دون التركيز في سرد التفاصيل وكذلك المنهج التاريخي السياسي في معالجة الماضي للدولة وصولا للحاضر بغرض قراءة مستقبلها الجيوسياسي في محاولة لمطابقة بين المكونات الطبيعية والبشرية وايضا المنهج المورفولوجي في تحليل شكل وحدة الدولة من حيث التركيب والأنماط المكونة له وذلك بتحليل أنماط تركيب وحدات الارتباطات المكانية للدولة السودان وتماشيا مع ذلك استخدم المنهج الوظيفي الذي قام بتحليل الوظائف الداخلية والخارجية تمت الاستعانة من خلال

الأسباب المؤدية لاستمرار الدولة ودراسة مشكلاتها من خلال تطورها وتركيبها ودورها الخارجي المدفوع بعملية الدوافع الميكانيزمات الداخلية او الخارجية وتتخلص في الاهتمام للوظائف الداخلية في النواحي التالية:

1- تحقيق الأهداف السياسية الخاصة (الانصهار العرقي واللغوي والعقائدي) للدولة.
2- استتباب الأمن وتحقيق الوحدة الوطنية.
3- تأكيد سيادة القوانين والنظام داخل الوحدة السياسية
4- العمل على تحقيق الرفاهية لكل المواطنين داخل الوحدات السياسية للدولة.

إما في طور العلاقات الخارجية فيكون التركيز على الأتي:

1- دراسة الوحدة السياسية مشكلاتها للدولة بحكم انها المحدد للعلاقات المكانية بين الوحدات السياسية
2- دراسة العلاقات الاقتصادية المتمثلة في التجارة الخارجية والاستثمارات الأرضية.
3- تحليل العلاقات السياسية الخارجية للوحدات السياسية وبخاصة الدول القطرية مع كافة الوحدات السياسية الأخرى.
4- تحليل الوضع الاستراتيجي للوحدة السياسية من خلال ممارستها السياسية على المستوي الإقليمي والعالمي ويكون التركيز في هذه الحالة على العلاقات الدفاعية الخارجية والإمدادات العسكرية الخارجية فهو يكشف مواطن الضعف والقوة داخل الوحدة السياسية واستنادا الي حصيلة وظائفها الداخلية والخارجية التي تقوم بها. وختاماً تم استخدام المنهج تحليل القوة وهو تقدير مواطن القوة والضعف داخل الوحدة السياسية في الحاضر والمستقبل بمعناها الواسع التي تشمل عناصر عديدة وهي الطبيعية والبشرية والاقتصادية والعسكرية ويعد هذا المنهج أكثر استخداما يستند على فكرة تحليل عناصر الوحدة السياسية القوة الطبيعية والبشرية بهدف التعرف على مواطن القوة والضعف بداخلها(المنقوري،2005م).

طرق جمع المعلومات:

جمعت المعلومات من التقارير والأبحاث والأوراق العلمية والندوات التي تم الحصول عليها من الشبكة العنكبوتية على الرغم من تضارب المعلومات بخصائص وسمات تلك الدول إلا انها تعد الأساس الذي بنيت عليه الدراسة كما تمت الاستعانة بالمصادر والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

1- التعرف على عناصر العوامل المؤثرة في تصنيفات الدول.
2- فهم النظام السياسي للدولة من خلال قادتها – أيديولوجياتها – سلوكها الخارجي اتجاه نفسها واتجاه الآخرين.
3- التعرف على مصادر ومكامن القوة التراكمية المتمثلة بمركز وآليات الحكم على تلك الدول
4- التأثير الخارجي لتلك الدول من خلال قوتها الداخلية.

المحور الثاني: الإطار النظري:

الدولة:

تعمل العلاقات الإنسانية المتداخلة (تجارية، زيجية، دينية، فكرية) على إثراء عمليات التداخل الثقافي والفكري والقانوني في هذا المجتمع دونما طمس لهويات الشعوب والقبائل واختلاف الألسنة والألوان مع تنامي وازدياد الوعي بشؤون الجماعة والاهتمام بشؤونها تتشكل المجموعات السكانية ذات الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية فيما يعرف حديثا بالدولة التي من مهامها إدارة المنظومة المجتمعية بكفاءة وفعالية وأول من عرف الدولة باسمها الحديث هو ميكافللي في كتابه الأمير وبعد منتصف القرن الثامن شاع استخدام مفهوم القومية والأمة واستخدام الإغريق والرومان مسمي المدينة في العصر الإقطاعي في العصور الوسطي واستخدم مصطلح الإمارة وشهد العصر الحديث مصطلح المملكة والجمهورية ولكن فكرة الدولة التي تعبر عن علاقة السلطة بين الحكام والمحكومين بدأت بأوروبا في القرن السادس عشر الميلادي فالدولة إذن هي :

- تعريف ابن خلدون:(مجتمع أنساني يحكمه وازع قانوني وإرادة حازمة)
- تعريف بطرس غالي:(مجموعة من الإفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة)

تعريف سعاد الشرقاوي:(تجمع بشري مرتبط بإقليم يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني يوجه لمصلحة مشتركة) (الكرم،2017م).

أراء ونظريات حول نشأة الدولة نذكر منها الأتي:

1- نظرية العقد الاجتماعي: وتشمل نظرية العقد الاجتماعي حالة الفطرة الأولي التي تستند الي القانون الطبيعي او حالة تنازل الإفراد عن بعض حقوقهم الطبيعية مقابل التمتع بميزات التجمع السياسي.

2- نظرية القوة: وهي نشأة المجتمع ناتجة عن خضوع الضعيف للقوي.

3- نظرية النشأة المقدسة: والتي ترجع نشأة الدولة الي الله سبحانه وتعالي.

4- نشأة الدولة والقانون الدولي: والتي ترجع نشأة الدولة للقانون الدولي.

5- النظرية التاريخية: تربط النظرية التاريخية نشأة ونمو الدولة بعلاقة الدم والدين والوعي السياسي.

6- نظرية فالكنبوج 1939م ان دورة حياة الدولة تمر بأربعة مراحل وهي كالأتي:

أ-مرحلة الصبا: عندما تحاول تعزز من بنيتها الداخلية.

ب- مرحلة المراهقة: عندما تأخذ الدولة في التوسع

ج- مرحلة النضج: مرحلة السعي الي التعاون الدولي السلمي.

د- مرحلة الشيخوخة: وهي عندما تواجه الدولة مشكلات التفتيت والتقسيم وانفراط العقد الاجتماعي.

النظريات والآراء أعلاه لفكرة الدولة بنائها والتزمت بالتطور الطبيعي والتدريجي الذي فرضته حركة ومسيرة الحياة منذ حالة الفطرة الإنسانية الأولي وحتى تأسيس القانون الدولي الذي وضع القواعد المنظمة للدولة بمختلف إشكالها وأهدافها(الكرم،2017م).

عناصر وقواعد القانون الدولي للنشأة الدول:

تنشا الدول وفقا لقواعد القانون الدولي باكتمال العناصر المكونة لها وهي:

1- الاقليم 2- الرعايا 3- الحكومة 4- الاعتراف الدولي(الكرم،2017م)

مفهوم الدولة:

يشكل مفهوم الدولة محور اهتمام عدد كبير من الفلاسفة والمفكرين وعلماء السياسة منذ القدم وقد عكف الكثير منهم على محاولة تحديد مفهوم عملي واضح لها، فأخذت الدولة مفاهيم عدة بحسب المراحل التاريخية التي مرت بها وكان كانت يعبر في تحديده لمفهومها عن الانعكاس البيئي بإبعاده كافة للمرحلة الي عاشها

وإذا يري الباحثون صعوبة في الاتفاق على تعريف واحد للدولة هذا الي اختلاف الفقه حول التعريف هذه الظاهرة التي تتسم بالتعقيد والغموض من جانب وسرعة التغيير والتطور من جانب آخر، ولذلك لم يستقر البحث على تعريف محدد للدولة، بل تعددت وتنوعت التعريفات الخاصة بالدولة فهنالك ما يقارب مائة وخمسة وأربعون تعريفا للدولة، وتقدر المدارس الفكرية والميادين المعرفية التي تشكل الدولة احدي مواضيعها الرئيسية لعلم الاجتماع السياسي وعلم السياسة والقانون والجغرافية السياسية وغيرها من العلوم التي تجمع على ان الدولة في عصرنا الحالي أصبحت ضرورة بدرجة لا يمكننا لاستغناء عنها من الصعب العثور على تعريف جامع مانع للدولة ومرد ذلك الأساس الي وجود مجموعة من الصعوبات والمشكلات التي يثيرها هذا المصطلح أهمها:

1- الاختلاف بين الباحثين في طريقة النظر الي الدولة، فقد يعد المؤرخون الدولة حقيقة مادية في حين يعدها الفلاسفة شيئا مجردا، ويعدها القانونيون شخصية قانونية

2- اختلاف المفاهيم التي يستعملها الباحثون في الدولة والأهداف التي يسعون الوصول إليها من وراء ذلك.

3- ان الكثير من التعريفات صدرت من فلاسفة ومفكرين وكتاب ليسوا من بيئة علمية واحدة ولا ينتمون الي لون فكري او اجتماعي واحدة وإنما من خليط قانوني وسياسي واجتماعي.
4- اختلاط مصطلح الدولة بمصطلحات أخري مقاربة، فقد استعمل المصطلح مرادفا لمصطلحات عدة مثل الأمة والمجتمع والسلطة والحكومة والسيادة والسياسية.
وتأسيسا على ذلك ظهرت أراء بهذا الصدد:
الرأي الأول:
يري الدولة منظمة تسعي لتحقيق أهداف محددة لمصلحة الجماعة.

الرأي الثاني:
يتمثل بان الدولة جمعية ضمن الجمعيات الأخرى تودي عملها وفقا للإحكام القانون الذي وضع من الحكومة صاحبة السلطة.
الرأي الثالث:
مفادها ان الدولة مؤسسة وهي المؤسسة الأصل وتتفرع عنها مؤسسات أخري اقل شانا كالحكومة، الأحزاب التي تستطيع السلطة بها إرساء دعائم النظام في المجتمع.
فالدولة مصطلح حديث نسبيا إذ ان فكرة ظهوره ظهر في القرن السادس عشر في أوربا ويبدو ان الفقه ميكافللي من أوائل الذين استعملوا كلمة دولة بمعناها الحالي وكان ذلك في كتابه (الأمير) الذي نشر في عام 1533م "حين كتب كل هيئة لها سلطة على الشعوب دول وهي إما جمهوريات إما أمارات"(جودة،2018م).

قام بناء الدولة في التاريخ العربي الإسلامي على قاعدتين متداخلتين:
1- قاعدة الدعوة المستندة الي أصل الشريعة الي كانت تقوم مقام المبرر الشرعي لنشأة الدولة وهي القاعدة الي أكدها الفقهاء المسلمون
2- قاعدة العصبية التي هي وسيلة التغلب للوصول الي الملك وهي القاعدة التي أكدها ابن خلدون وجعلها أساسا لقيام الدولة ونشوؤها، غير ان نظرية ابن خلدون في الدولة يتجاذبها في نهاية التحليل عناصرها العصبية من جهة والدعوة من جهة ثانية فهو العصبية وهو شرطها المكمل لتصبح من نصاب الدولة (لبوخ،2014م).

نظريات سلوك الدولة:
(وجدت في صفحة على الفيس بوك بدون ناشر وبدون تاريخ) تحاول نظريات العلاقات الدولية فهم سلوك الدولة وشرح القوانين التي تحرك هذا السلوك الخارجي الذي يودي الي ربطها بالمحيط الذي تتحرك بداخله وهذه النظريات متعددة حسب تعدد المدارس المنتمية إليها وهي كالأتي:
1- الواقعية الكلاسيكية:
= هي نظرية تنطلق من مستوي الدولة بحيث تري هدف كل الدول هو البحث عن القوة ويمثل هذا المبدأ المحرك الأساسي لسلوك الدولة
= تحاول الدول الزيادة في قوتها في حين تبحث عن وسائل تقودها الي إضعاف قوة الخصوم والأعداء وعليه فان كل ما تقوم به الدولة يكون باسم جمع وتكديس عناصر القوة،
= ان البشر مخلوقات أنانية وعدوانية وغير أمنة ولهذا فان الدول التي سيكونون على رأسها تحمل نفس الخصائص
= ان هذه الحالة لا تعني بالضرورة الحرب لان حالة السلم ممكنة ولكن حالة السلم المستمر.

= ترتكز على نظام مستقر لتوازن القوي وهذا يعني ان اللاعبين الكبار في النظام الدولي يملكون مصادر متقاربة للقوة بحيث لا يفكر واحد منهم في ربح الحرب إذا اندلعت وهذا ما يودي الي عدم اللجوء إليها بطريقة كحل الصراعات.

2- الواقعية الجديدة:

هي نظرية تنطلق من المستوي النظامي توكد على الكثير من المسلمات التي نادت بها الواقعية الكلاسيكية غير انها تري بان سبب الصراعات عكس القوة هو طبيعية النظام الدولي وليس وطبيعية لطبيعية الدولة ان الدول توجد في النظام الدولي الذي تغيب فيه حكومة عالمية فلا احد يمكن ان تحمي الدولة ولا وجود لقواعد غير قابلة للخرق ففوضي النظام الدولي يسمع للدول باللجوء الي كافة السلوكيات التي تمكنها من الحصول على زيادة في القوة والدفاع عن نفسها من اجل البقاء فالقوة تخلق المنافسة بين الدول لأنها يودي الي حالة من التهديد بحيث تحاول كل دولة ضمان أمنها سواء بالدفاع او المبادرة بالهجوم.

3- الواقعية النيو كلاسيكية:

بان هذه النظرية هي إعادة بعث للواقعية الكلاسيكية فهي توكد على فكرة المنافسة والقوة ولكنها تري بان خصائص الدول أي (متغيرات مستوي الدولة) هي التي تلعب الدور الأهم في تحديد سلوك الدولة، فالدول لا تبحث عن القوة فقط بل هنالك أسباب تدفعها لذلك وهذه النظرية هي مزيج من الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة لأنها تهتم بالمتغيرات على مستوي الدولة وعي مستوي النظام الدولي أي يقول احد منظرينها (ان الأحلاف في الأيديلوجية لــ USSR , USA هو سبب الحرب الباردة.

4 - النظرية الليبرالية:

تضيف هذه النظرية للمعالة عنصر القيم ولهذا يسميها البعض المثالية وهي نظرية تنطلق من مستوي الدولة، وتوكد على وجود الكثير من إشكال التعاون على المستوي الدولي وليس فقط للصراع فان الدولة لا تهتم فقط بالمنافسة والانشغال بمسالة القوة بل تحاول كذلك بناء عالم يسوده السلم والعدالة انها باعتبار انها عاشت تجارب تاريخية كثيرة اكتشفت من خلالها ان استراتيجية التعاون أحسن وأفيد من الصراع تحاول الدول دعم قوة القانون الدولي وهي دول تقدمية في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية ويمكن لهذه النظرية ان تفسر الحرب الباردة انطلاقا من الطبيعية الاستبدادية والإجرامية للنظام السوفيتي واختلاف القيم بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كما يمكن ان تشير الي المراحل الكثيرة من إشكال التعاون التي تخللت الحرب الباردة (غياب المواجهة المباشرة – اتفاقيات مراقبة الأسلحة).

5- الليبرالية الجديدة:

هي نظرية تابعة للنظرية الليبرالية ولكنها تنطلق من مستوي النظام الدولي وتركز على الطريقة الي يمكن بواسطتها للمؤسسات الدولية ان تؤثر على سلوك الدول وذلك بواسطة نشر قيم معينة او خلق أنماط من السلوك القائم على القواعد وقد تركز هذه النظرية على دور منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في رسم شكل سلوكيات السياسة الخارجية للدول وقد تدرس الحرب الباردة وتقترح طرق جديدة لإصلاح الأمم المتحدة بهدف جعلها أكثر فعالية.

6- النظريات الإدراكية:

هي مجموعة النظريات الي تشرح دور العمليات النفسية مثل الإدراك وسوء الإدراك نظم الاعتقاد او الأنظمة القيمية في رسم سلوك السياسة الخارجية في الدولة وقد تكون مستوي الدولة او المنظمة او الفرد وهذا تبعا لمضمون البحث الذي قد يركز على الديناميكيات النفسية لمتخذي القرار في الدولة او على الادراكات المشتركة لمنظمة ما او على نظم الاعتقاد لأمة معينة وقد تركز هذه النظرية على الصور التي

تحملها كل من زعماء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مسرح الحرب عن بعضهم البعض وشرح الحرب الباردة كنتاج لتلك الصور السلبية وعجز كل طرف عن تعبير ادراكات الطرف الأخر.

وظائف الدولة:

تقوم الدولة بالعديد من الوظائف المختلفة والتي يمكن تصنيفها الي نوعين هما:

1- الوظائف الأساسية:

1- تأسيس جيش لحماية مصالح الدولة والإفراد
2- حفظ الأمن والنظام وتحقيق العدالة
3- تنظيم القضاء وإنشاء محاكم
4- رعاية العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى
5- تمويل مؤسساتها العسكرية والأمنية والمدينة
6- إصدار العملة.

وظائف الخدمات:

1- الخدمات التعليمية والثقافية
2-خدمات الرعاية الصحية
3- وسائل النقل
4- خدمات المياه الآمنة والكهرباء والصرف الصحي
5- إنشاء الموانئ وبناء المطارات
6- الاتصالات السلكية واللاسلكية (ويكبيديا،2022م)

المحور الثالث: أنواع الدول (التصنيفات والسمات):

تعددت وتنوعت خصائص وسمات الدول حسب الإيديولوجية المرسومة لها من قبل قادتها او حسب التوجهات الخارجية كدور مطلوب أدائها بدقة من قبل دول القوي الكبرى وهي تمثل في الأتي:

الدولة الحديثة

آن ظهور الدولة الحديثة مع نشوء الدولة القومية بعد معاهدة وستغاليا عام 1948، وفي هذا السياق جرى تعريف الدولة بأنها فكرة مجردة، ولكن لها فوائدها ومخاطرها، إلا أن تعريفها قد وقع ضمن استراتيجيتين، الوظيفية والتنظيميّة. أما الأولى فإنها تعتبر الدولة مجموعة من المؤسسات الحكوميّة تقوم بوضع القوانين وتتوكل في عملية الضبط والتوجيه والتنظيم. وهنا يمكن القول بأن الدولة في تعريفها التنظيمي ليست عنصراً جوهرياً ملازماً للمجتمع البشري، وعليه فقد ذكر علماء الأنثروبولوجيا أن هناك بعض المجتمعات التي لم تشهد ظاهرة "الدولة" من أمثال الأنظمة القبليّة المجزّأة، أو التجمعات الصغيرة المنعزلة؛ التي يتم فيها وضع القواعد واتخاذ القرارات بصورة جماعيّة، أو من خلال التفاوض الضمني، دون ضرورة لاقتصار الحكم على مجموعة أشخاص معينين. وغالباً ما يكون الأساس الذي تقوم عليه هذه القواعد تقليدياً أو دينيّاً.

ومهما ذهب بنا التعريف فإن الدولة الحديثة هي طراز خاص جداً للحكم يتميز بخمس خصائص:

1- أن الدولة هي مؤسسة، أو مجموعة مؤسسات منفصلة بشكل بيّن.
2- تتمتع الدولة بالسيادة، وهي صاحبة السلطة لمطلقة في كل ما يخص القانون والقواعد الملزمة المدعومة بالعقوبات التي تحفظها حقيقة الاحتكار الرسمي للقوّة.
3- تمتد سيادة الدولة لتشمل كل الأفراد.

4- تقوم الدولة بالإشراف على العاملين في مؤسساتها وهي موكلّة بتدريبهم.
5- الدولة هي صاحبة الولاية في جميع الإيرادات.
وبالرغم من كل ذلك فإن هذه الخصائص هي أفكار مجردة لذلك فهي عصيّة على التطبيق المتساوي في كل البلدان، وكل ما يمكن الأخذ به أنها ميّزت بين الدولة التقليدية (ما قبل الحداثة) وبين الدولة الحديثة (Anderson, 1974)(نقلا من الحضرمي ،2013م).

أما التعريف الوظيفي للدولة فيمكن أن يأخذ شكلين أولهما مبني على المقاربة القائمة على أن الدولة كائن قبل الدولة (ex ante)، وعليه تعرّف الدولة بأنها مجموعة من المؤسسات التي تنفذ أهدافاً وأغراضاً معيّنة. وهذا يعني أن أية مؤسسة تتداخل أهدافها أو غاياتها مع وظائف الدولة تصبح جزءاً منها. وثانيهما ما هو مبني على ما هو كائن بعد الدولة (ex post)، بحيث تعرّف الدولة، تماهياً مع هذه المقاربة، انطلاقاً مما ينجم عنها من تبعات كالمحافظة على النظام الاجتماعي، على سبيل المثال. وهنا تصبح الدولة رديفاً وصنواً لتلك المؤسسات أو السلوكيات التي من شأنها تحقيق الاستقرار ولكيلا ننساق كثيراً داخل تفصيلات المراحل التي مرّت بها الدولة، ومن ثم الولوج إلى مفهوم "القوة"، فإن(الحضرمي،2013م) سيذهب إلى ما جرى تصوره بأن الدولة هي خلاصة لعلاقات القوّة القائمة في المجتمعين الداخلي والخارجي، مع الالتفات إلى قول بعض الأيديولوجيات التي ترى بضرورة تحطيم الدولة، ومن ذلك ما ذهبت إليه الحركات الفوضوية والماركسيّة التي ادّعت بسموها فوق الدولة وتجاوزها. (الحضرمي،2013م)

واضاف (يونس،2022م) بان وظائف الدولة الحديثة تتمثل في الأتي:
1- عقلنه وترشيد الفعل السياسي
2- إقامة العدل
3- الديمقراطية
4- تحقيق ضرورات العيش
5- بسط الأمن
6- العدالة التوزيعية الاجتماعية
7- ضمان الحريات وصيانة الحقوق
8- الوقوف في حالة اصطفاف واحد والوقوف على مساحة واحدة مع الجميع في تطبيق التشريعات وخفض السلطات

الدولة المدينة:

اختلف المفكرون في تعريف الدولة المدينة مما سبب في ظهور ثلاثة معاني هي:
1- التعريف الأول:
هي دولة تحتوي على عدة قوميات وأفكار واديان وتحميها بغض النظر عن الاختلاف
2- التعريف الثاني:
هي الدولة القائمة على أساس المواطنة ويسمح فيها بتعدد الأديان والمذاهب ويسود فيها القانون على الجميع.
3- التعريف الثالث:
هي التي يحكم فيها المختصون من الحكام فيما يتعلق بالإدارة والسياسة والاقتصاد.

خصائص الدولة المدينة:

1- يقوم على مفهوم المواطنة: أي ان جميع المواطنين متساوون إمام القانون في الحقوق والواجبات.
2- تقوم على الديمقراطية: أي تمنع استئثار فئة معينة على السلطة السياسية وتحقيق الديمقراطية بواسطة صناديق الاقتراع ووسائل التعبير الرأي التي يحملها المدينون.
3- تقوم على مبدأ فصل الدين عن السياسة: مع بقاء الدين عاملا في بناء الأخلاق او تحصين المجتمع أخلاقيا وتربويا.

4- تقوم عي ومبدأ التعددية السياسية: والتي تعد المواطنون أساس كل شي والحكام والشعب متساوين إمام القانون.

أسس الدولة المدينة:

تقوم الدولة المدينة الأسس التالية:

1- الأسس السياسية: (التعددية السياسية والحزبية للتداول السلطة)

2- الأسس الاقتصادية (العدالة الاجتماعية في العلاقات الاقتصادية)

3- الأسس الاجتماعية (كل ما يلامس المجتمع من تكافؤ الفرص والحقوق والواجبات) (أبو رياش،2021م).

واضاف (يونس،2022م) بان الدولة المدينة هي اتحاد إفراد يعيشون في مجتمع يخضع لمنظومة من القوانين مع وجود قضاء يرسي مبادي العدالة في إطار عقد اجتماعي تتوافق فيه إرادات جميع او اغلب مكونات وقوي المجتمع، والمدينة هنا تأتي من كون الإنسان كائنا مدينا بطبعه وبالتالي فان القواعد التي تنظم حياته وعلاقاته ستكون مدينة وهي مفهوم اخذ به أرسطو وابن سيناء وابن خلدون ومونتسكو وغيرهم ومن مميزاتها:

1- تحضير وتشجيع المشاركة المجتمعية في مجالات الممارسة السياسية والحياة العامة

2- تعميق وتنمية روح وثقافة الاعتراف والتسامح الفكري المتبادل

3- ترسيخ الولاء الوطني والتماسك الاجتماعي

4- تشجيع روح المبادرة بما يعزز الثقة بين المواطنين والدولة

6- التمسك بالواجبات المدينة والوطنية في مواجهة المصالح القبلية والطائفية والحزبية المحدودة

الشكل (1) مكونات الدولة المدينة دولة والمواطنة

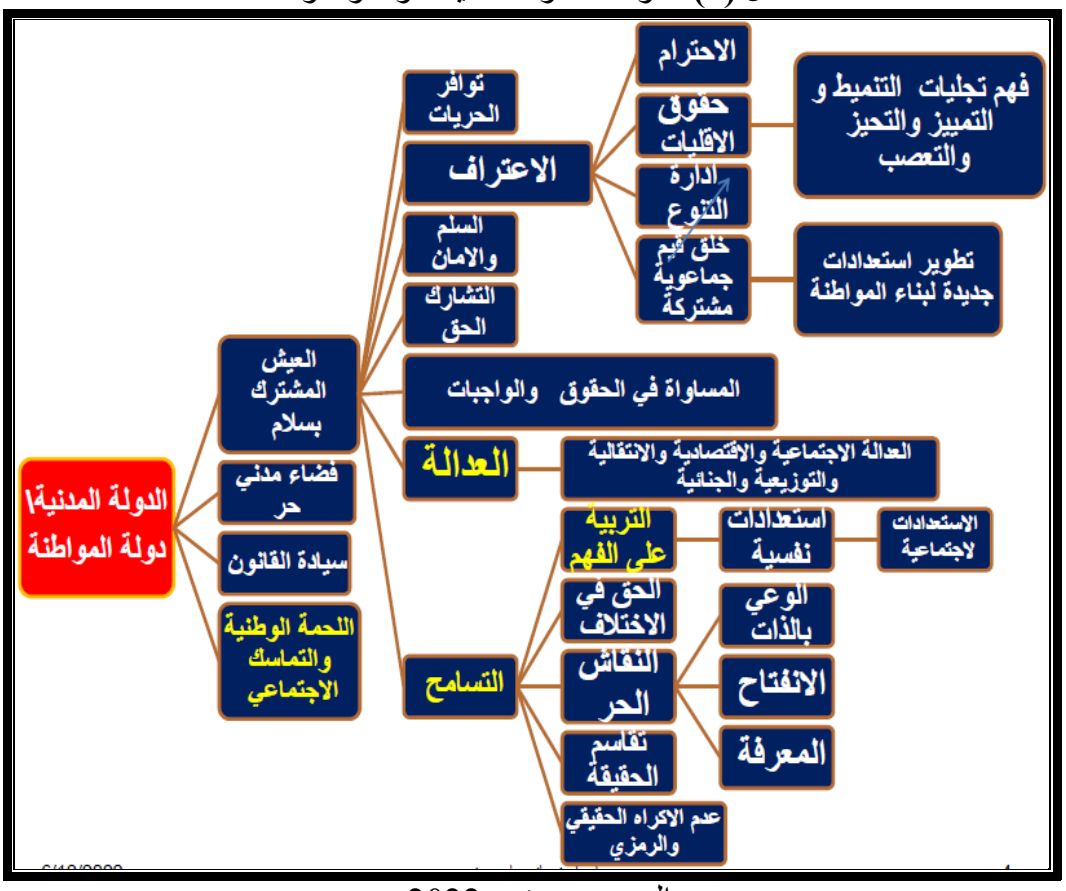

المصدر: يونس،2022م

الدولة الهشة:
يميل الكثير من الباحثين والسياسيين مخراً الي استبدال مفهوم الفشل بالهشاشة بغية الابتعاد عن تسييس المفهوم واستخداماته لغاياته خاصة وبان مفاهيم الهشاشة والضعف والفشل تتلاقي في فكرتين:
1- الهشاشة تشير الي بعض الدول الغير قادرة او لا تستطيع تزويد الحاجات العامة الضرورية مثل الحماية من التهديدات الخارجية، حكم القانون، الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها.
2- الهشاشة هي درجة تتراوح بين الدول التي مازالت موجودة إجمالا ولكن لا تستطيع توفير الحماية والرفاهية لمواطنيها(بركان،2017م).
واضاف (لبوخ، 2014م) وتظهر الهشاشة في صور شديدة التنوع من حيث الكم والنوع عبر البلدان المتخلفة ويمكن ان تنجم عن عوامل مختلفة بداية من الصراعات العنيفة وصولا الي التآكل التدريجي لقدرة الدولة وشرعيتها كما انها تظهر بدرجات متفاوتة من الحدة وتصبح وظائف الدولة أكثر عرضة للانهيار في فترات الانتقال السياسي او الاقتصاديات فترات عدم الاستقرار السياسي الشديد او فترات إعادة البناء السياسي وبناء الدولة في البلدان المتضررة من الصراعات.
إما خصائص الدولة الهشة والتي ذكرها(جودة،2018م) تتمثل في الأتي:
1-إخفاق الدولة في ممارسة احتكار الاستخدام المشروع للقوة
2-إخفاق الدولة في توفير في توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها
3- تعاني الدولة من أزمة الشرعية
4-عدم قدرة الدولة على تطوير قدراتها البيروقراطية خاصة الاحتكار المشروع للضرائب
5-إخفاق الدولة في ضمان أسبقية مؤسساتها وقواعدها على مؤسسات وقواعد غير حكومية
6- عجز كبير في السيطرة على إقليميها.

الدولة المنهارة:
أشار (بركان2017م) وهي الدول التي يزول فيها جهاز الدولة من الوجود لعدة أشهر وبالتالي فالمفهوم هنا لا يشير الي عدم قدرة بعض الوزارات لتقديم الخدمات او غياب الدولة في بعض المناطق مما ينذر بانهيار كامل للدولة الوطنية.
وتماشيا مع ذلك أضاف (زحنون وحامق،2018م) بان الدولة المنهارة تعد بمثابة معضلة أمنية في النظام الإقليمي باعتبارها تشكل حالة عدم استقرار في المنطقة بسبب الأتي:
1- إفراز التهديدات الأمنية العابرة للحدود.
2- انتشار أزمات وأنشطة تدميرية (الجماعات الإرهابية المسلحة)
3- تهريب الأسلحة وأنواع الجريمة المنظمة
4- ذات مشكلات داخلية التي قد تتحول من أزمات داخلية لتصبح أزمات إقليمية.
5- هي تلك الدولة التي تعاني من مرض انحلالي على المدي الطويل بحيث يحدث مسار انحلالي تراكمي تتأثر وتتآكل فيه كل هياكل الدولة وهذا الانهيار يحدث نقطة لا يمكن العودة منها أي نقطة الذروة ولهذا يمكن القول انها عملية انفجار.
وأضاف (لبوخ،2014م) ان الدولة المنهارة هي التي انهارت وزالت منها المؤسسات والقانون كليا او جزئيا بحيث تصبح عاجزة عن أداء وظائفها وفق الدولة الحديثة وبالتالي تصبح لغة السلاح هي المسيطرة وتعد هي المشكلة ومن أخطر الانعكاسات المترتبة على الحروب الأهلية ويتخذ الانهيار نمطين رئيسين:
1- الانهيار الشامل:
ويقصد به انهيار السلطة المركزية للدولة وذلك عند الإطاحة بالنظام يودي الي حدوث حالة من الفوضى الشاملة ويكون جوهرها الصراع بين الجماعات متناحرة حيث لا يمكن لأي منها يتحكم في السلطة السياسية للدولة بصورة كاملة.
2- الانهيار الجزئي:

ويكون مقصور على فترة زمنية معينة تتميز بالعنف المسلح او الحرب الأهلية والتي ينهار فيها النظام القديم على أيدي جماعات معارضة بعدها تحتاج هذه الجماعات الي الوقت حتى تستنفذ الأمن والنظام في معظم إرخاء الدولة.

دولة الحق والقانون:

أي ان دولة القانون هي شعار سياسي ونظرية دستورية هدفها تنظيم العلاقة بين الحاكم المحكومين على أساس العدالة وهذا التنظيم يتم من خلال إيجاد علاقة متوازنة بين طرفي العلاقة فالحاكم كأحد طرفي العلاقة وممارس للسلطة يرغب بتغليب ضرورات ممارسة السلطة والمحكومين باعتبارهم الطرف الأخر لهذه العلاقة يرغبون بتغليب ضمانات الحقوق والحريات العامة في حين ان ضمانات الحقوق والحريات تتجلي من خلال التنفيذ القانوني والسياسي فان دولة القانون بمفهومها الواسع هي التي تعمل على تقسيم التوازن بين ضرورات السلطة وضمانات الحقوق والحريات العامة وتحقيق العدالة المأمولة وتاريخيا ان مصطلح دولة القانون ظهر في نهايات القرن التاسع عشر في ألمانيا في زمن تكوين الوحدة (القومية) الألمانية(عهد بسمارك)لذلك كان الهدف منها تتجه أساسا لتدعيم مركزية الدولة، إضافة لعقلتنها وحسن سيرها.

واخذ الفقهاء تميزون بين مصطلحين متناقضين للتعبير عن مضمون دولة القانون وهذان المصطلحان هما:

دولة القانون (دولة التشريع دولة القانون لمصطلح قانوني يشكل نظرية دستورية محورها تبين الانتقال او التحول في الحكم من المشخص الي المجرد رأي بمعني أوضح انتقال الحكم من مفهوم ذاتي او شخصي متصل بالحاكم، الي مفهوم مجرد أساسه القاعدة القانونية والمؤسسية

دولة البوليس (دولة الضبط الإداري تحديدا) ويكون تكريس هذه المفاهيم من خلال:

1- الهدف الي إقامة نظام سياسي (حكم) يهدف الي حماية الحقوق العامة ويتم هذه الحماية من خلال تنفيذ السلطتين التشريعية والتنفيذية (الإدارة) وفصلهما عن السلطة القضائية بمختلف مستوياتها بما يضمن حسن سير وتصنيف القانون

2- ان دولة القانون هي الدولة التي تخضع بداية لنظام قانوني ذاتي يمتد من الدستور الي ابسط القواعد القانونية قيمة وفقا لمبدأ تدرج القواعد القانونية

3- دولة القانون لا تقيد الحقوق والحريات العامة إلا بالقدر الكافي واللازم لتامين مقتضيات الأمن والاستقرار بما يؤمن حسن ممارسة هذه الحقوق والحريات اللازم لعملية التنمية الشاملة وفق مفهوم الحكم الجيد. (لبوخ، 2014م).

الدولة البيروقراطية:

التسلطية بأنها نظام يقوم على إبعاد او إقصاء القطاعات الشعبية الواسعة من الساحتين السياسية والاقتصادية وإعادة التوجه ناحية القطاعات والشرائح المسيطرة مع البرجوازية البيروقراطية الصناعية بعدان أخفقت هذه الدولة في تحقيق أهداف النظم الشعوبية كما تسعي الدولة البيروقراطية الي التحالف مع النخبة البيروقراطية العسكرية والاعتماد على أجهزة القمع والإكراه للحفاظ علىامتيازاتها بالإضافة الي ما سبق فان الظواهر وثيقة الصلة بالرؤساء الأقوياء المنفردين بالسلطة تسييس البيروقراطيات الذي يتلازم مع عملية شراء الموالين والأنصار الأمر الذي يساعد في زيادة استبداد وتسلط البيروقراطية وإعفائها في المسائلة والشفافية واحترام القانون ونتيجة يتمركز السلطة السياسية والاقتصادية في يد فرد واحد أصبحت سلطة الدولة ذات طابع شخصي وهو ما زاد في إبعاد المجتمع المدني بشكل متزايد عن عملية اتخاذ القرار

لقد أصبح الولاء للدولة مرادفا للولاء الفرد او عائلة او قبيلة والإفراد وتبقي الصلة بالسلطة وهذا ما فتح الباب لاستغلال السلطة النفوذ، والمناصب العامة لتحقيق منافع شخصية وبناء علاقات ربوبية مبنية على الولاء بالإضافة الي الثقافة الإدارية الموروثة من الاستعمار التي تشكل رافدا ثانيا ساهم من خلاله الماضي الاستعماري في نشر وإرساء الفساد داخل الدوائر العليا في البيروقراطيات السياسية والإدارية والفساد هو مشكلة من مشاكل سوء إدارة الحكم الذي تستشري وهدر الأموال العامة مما يعيق عجلة التنمية وكل محاولات بناء الحكم الراشد(لبوخ، 2014م).

الدولة المتماسكة:

هي التي تستطيع السيطرة على حدودها وتؤمن المستوي اللائق من الخدمات كالخدمات والتربوية لشبعها وهي دولة تملك أيضا بنية تحتية واقتصادية وذلك لسببن هما:

1- هي قادرة على فرض القانون والنظام.

2- متماسكة اجتماعية وصاحبة نظام سياسي داخلي مستقر (ناجي،2013م)

دولة الظل:

كظاهرة موجودة في اجزاء مختلفة من إفريقيا ما بعد الاستعمار باعتبارها شكل من إشكال الحكم الشخصي حيث يتم اتخاذ قرارات وإجراءات من قبل الحاكم منفرد، والتي غالبا ما يكون غير متوافقة مع القوانين والإجراءات المكتوبة على الرغم إمكانية وجودها من أهم المميزات التي أوردها رينو في الخصوص هو:

1- تلاعب حكام دولة الظل بوصول الجهات الخارجية الي الأسواق الرسمية والخفية على حدا سواء من خلال الاعتماد على الاعتراف العالمي للسيادة مما يعني قدرتهم على تفويض المؤسسات الحكومية الرسمية ويكون هذا في كثير من الأحيان لمصالحهم الخاصة.

2- ذلك ان مثل هذه المؤسسات قد تكتسب مصالح وقوي متصارعة مع جهود الحكام لاحتفاظ بالسلطة طريقة أخري يقوض بها الحكام المؤسسات الحكومية الرسمية هي إضعاف الهياكل البيروقراطية والتلاعب بالأسواق من اجل (إثراء أنفسهم والسيطرة على الآخرين).

3- فالدول الظل او الشبكات غير الرسمية الموجه تجاريا خلقوا جنبا مع البيروقراطيات الحكومية المتبقية (بركان،2017م).

الدولة المتأزمة:

هي الدولة الواقعة تحت ضغط حاد، حيث تواجه المؤسسات الحاكمة تحديات خطيرة واحتمالات فعلية بان تكون غيرة قادرة على إدارة النزاع والصدمات(بركان2017م).

الدولة الزائفة أو الاسمية

الدول الزائفة او أشباه الدول هي دول لا تستطيع او لا تريد حماية الحدود الدنيا للظروف المتحضرة لسكانها وهي دول خرجت من الدول الاستعمارية واتحادات شيوعية معينة فهي أخفقت في توطيد كيانها الداخلي بعدان أصبحت مستقلة ووجودها جاء بسبب اعتراف العالم الخارجي(بركان2017م).

الدولة المارقة:

يستخدم مصطلح الدولة المارقة في السياسة إما استخدام دعائي يطبق على الأعداء المنصفين او استخدام موضوعي أخر ينطبق على الدول التي لا تعتبر نفسها ملزمة بالمعايير الدولية(بركان2017م)

ان لهذا المصطلح استخدامين وهما

1- استخدام دعائي ويطبق على الأعداء المصنفين

2- استخدام موضوعي أخر ينطبق على الدول التي لا تعتبر نفسها ملزمة بالمعايير الدولية

ومصطلح الدولة المارقة فكرة جدلية من أصل أمريكي يعكس نوعا من الإدراك القيمي للسياسة الخارجية التي ترفض الامتثال والترتيبات التي تفرضها الكبرى في النظام الدولي وهي كلمة نجد أصولها

في وصف نوع من السلوك غير المنتظم او الخاضع او التصرف الأرعن غير المحسوب ومن خصائصها:

1- انها لا تحترم القوانين الدولية
2- ارتباطها مع المنظمات الإجرامية(بركان،2017م)

الدولة الخطرة:

يصدر معهد الاقتصاد والسلام(IEP) وهو مركز دولي غير جزئي مقره سيدني بأستراليا، يصنف التابع لمعهد في ترتيب الدول على مستوي السلام في الدولة لمقياس اتجاه قابل للتحقيق وملموس من خلال درجة رفاهية الإنسان ومستوي تقدم البلاد وهو نفس مدي خطورة وسلامة أي دولة بناء على ثلاثة موسرا مختلفا بما في ذلك الإرهاب السياسي والوفيات الناجمة عن الصراع الداخلي ومعدل القتل.

وتنحصر العوامل التي تم تحليلها في التقرير في ثلاثة مجالات مختلفة:

1- معدلات السلامة والأمن
2- الصراع المستمر في الدولة
3- المستوي العسكري

كما يشمل العوامل المستخدمة في تجميع هذا التقرير ما يلي:

1- عدد الصراعات العنيفة الداخلية والخارجية في الدولة.
2- مستوي عدم الثقة والأمان من قبل الشعوب
3- درجة عدم الاستقرار السياسي
4- إمكانية ارتكاب إعمال إرهابية
5- عدد جرائم القتل
6- النفقات العسكرية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (عربي بوست، 2022م).

الدولية القومية:

مصطلح الدولة القومية قد استعمل في الأساس لتميز الدول الحديثة من الإشكال الأقدم للمنظمة السياسية التي تغطي مساحة صغيرة نسيبا مثل القبائل دولة مدينة وتربط هذا المصطلح مابين مفهوم الأمة والذي يشير الي مجموعة من الإفراد الذين لديهم شعور مشترك بالهوية الثقافية والأرض ومفهوم قانوني نصف مجموعة اجتماعية وتقييم على إقليم محدد وتنظيم تحت مؤسسات سياسية مشتركة وحكومة فاعلة ويشير الي الدولة القومية قد أصبحت الدولة القومية في الوحدة السياسية الرئيسية في المنتظم الدولي منذ القرن السابع عشر الميلادي بالضبط منذ معاهدة واستقاليا سنة 1648م

وتتميز الدولة القومية الحديثة وفق المنظور الغربي بمجموعة من الخصائص التالية:

1- وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات لا تنافسها في ذلك أي سلطة أخري.
2- نمو القدرة التنظيمية للدولة فضلا عن تعاظم دور الأجهزة البيروقراطية في تنفيذ القواعد النظامية والقانونية لمختلف قطاعات المجتمع ونشاطاته.
3- وجود مفهوم محدد للمواطنة يتخطى الفوارق الدينية والعرقية والاثنية والغوية توكد قيمة المساواة وبالتالي يفتح مجال التكامل والاستقرار السياسي والاجتماعي داخل المجتمع.

ومن خلال ما سبق يتضح ان الدولة القومية ماهي تلك الدولة التي تجمع شتات شعبها وعناصرها العرقية في نظام أساسي واحد وقوي لا مانع من وجود عناصر عرقية أخري في هذه الدولة (لبوخ،2014م).

واضاف(الكرم،2017م) ان للدولة القومية عناصر القوة وتتمثل أهم عناصر القوة القومية للدولة في الأتي:

1- الاعتبارات الجغرافية (المساحة- الموقع- التضاريس)
2- الإمكانات والموارد المادية والطبيعية
3- السكان
4- مستوي النمو الاقتصادي ودرجة التطور الفني والتكنولوجي.

5- درجة الاستعداد العسكري
6- كفاءة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية
7- الروح المعنوية
8- وضوح الرؤية

الدولة الضعيفة:

التي يرجع سبب ضعفها لأسباب هيكلية بنيوية وتعتبر موطنا للتوترات الإثنية والدينية واللغوية والعرقية التي عادة ما تكون كامنة وتنفجر في هيئة إعمال عنف. (إبراهيم،2014م). وأضاف (لزهر،2020م) الدولة الضعيفة يعرفها جويل مجدال " انها الدولة التي لا تمتلك القدرات لاختراق المجتمع وتنظم العلاقات الاجتماعية واستخراج الموارد وتحقيقها او استخدامها بطرق محددة" وإضافة أخري ان الدولة الضعيفة دولة عاجزة عن تنظيم مجتمعها وتحقيق تطلعاته ومصالحة حيث تتحول الي دولة تعمل ضد مصالح المجتمع وتسعي لتفكيكية وإضعاف مؤسساته وتغييرات الاجتماعية مما يخلق فقدان الثقة بين إطراف العلاقة وإنتاج مجتمع ضعيف تهمين عليه دولة ضعيفة تتدعي السيطرة والتحكم بتوظيف الوسائل القمعية المستمدة من خلال احتكارها شرعية العنف.

الخصائص البنيوية للدول الضعيفة:

1- عدم الالتزام الشعب بالقوانين الصادرة باسم السلطة
2- عجم تميز القادة بين شخصيتهم وشخصية الدولة
3- تتكون الدول الضعيفة من عدة طوائف وأقليات تساهم بينها ما تمارسه من الهيمنة واللاعدالة.
4- المعارضة الداخلية ذات مقاومة
5- تجذر الفساد والبيروقراطية والانقسامات الإثنية
6- الدولة تصبح مسرحا للحروب الأهلية الي تقود الدولة للانهيار(على،2014م)

الدولة الوطنية:

ظهرت مع الاستعمار مرت الدولة الوطنية بمعناها الغربي بمرحلتين متعاقبتين الزمن ومتباينين في المضمون والدلالة حيث على الأولي بعد الإصلاحي في أنظار الرابطة العثمانية بينما على الثانية بعدها الانفعالي من جهة واتجاهاتها نحو علمنة الحياة السياسية من جهة ثانية ومن منظور تاريخي على اعتبار دخول الاستعمار محطة مفصلية وقدرته على تحويل العمل المسلح من المقاومين الوطنين مع مرور الزمن مما افرز حركات التحرر الوطنية(امزيان،2019م)

خصائص الدولة الوطنية وقدراتها في ظل العولمة العسكرية:

ان المرحلة الراهنة غير ملائمة للدول الوطنية فهي مرحلة سالبة وفق المقاييس بل هي تشكل خطرا حقيقيا عليها راهنا ومستقبلا فالعولمة العسكرية خطر راهن على الدولة الوطنية مالم تحسن الاستعداد لمثل هذه المرحلة ولكننا لا نعتقد بان الدولة الوطنية مهيأة ومحصنة بما فيه الكفاية لمواجهة صعوبات العولمة العسكرية وتحدياتها وذلك لخصائص التالية:

الخاصية الأولي: تمكن في ان اغلب التجارب الإيديولوجية والعقائدية ذات اللون الحزبي أخفقت جزئيا او كليا في بناء الإنسان المتماسك المتين والمنتمي فعليا ان يعيش ومالآت قصوى من الاغتراب لأية في اغلب الحالات غير مستفيد من ثروات الوطن وإمكانياته وغير راض عن أداء حكومته ومنجزاتها بل هو مغيب في عملية صنع القرار سواء السياسي او الاقتصادي.

الخاصية الثانية: المفارقة اللافتة للانتباه يمكن في ان الإفراد غير مستعدين للدفاع عن الدولة بوطنية لأنها ضعيفة المشروعية والتمثلية والقبول وهي أحيانا مرادفة لمعني العدو وذلك ان صورة الدولة الوطنية في

مخيلة الناس جد سالبة وإذ أردنا ان نكون موضوعين في تحليل الواقع إما متدغمة في شخص الحاكم – القائد او هي أداة طيعة في يد أسرة محددة او اجزاء عشائرية معينة ذلك انه لا توجد المسافة الدستورية الضرورية بين الحاكم وجهاز الدولة لا توجد اية مسافة قانونية او إدارية بين الحاكم والمال العام فهو ماله الخاص ومصدر هباته وعطاياه ومرتكز قوته وسلطانه وهو وسيلته المثلي لرشوة من يتقرب منه وقمع من يتباعد عنه.

الخاصية الثالثة: هي الخصائص البنيوية فيتمثل في عدم انجاز تحديث بنيوي عميق وتطوير للهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مما يتلاءم مع ضرورة التغيير لقد تم الإبقاء في اغلب الأحيان على الهياكل ذاتها التي كانت سائدة في الرحلة الاستعمارية ولم تتم عملية تغيير البنية المجتمعية ،بما يتلاءم مع مقتضيات العصر فمن المؤكد ان مستويات كثيرة من التحديث المادي قد تم انجازها ولكن في مقابل ذلك ثمة مستويات فعلية من التحديث المادي تم إغفالها عمدا مثل تحديث بني المشاركة السياسية وصناعة القرار الوطني والتعبير عن الاختلاف وتنظيم مختلف الفعاليات من دون إقصاء.

الخاصية الرابعة: فتمثل في ان الدولة الوطنية ليست منتجة فعلية لتوزيع شبه عادل للثروة وليست متصدية فعليا للفقر بخاصة في شكله.

وتعود هذه الإبعاد الي عدم تحديد التي الاجتماعية والذهنيات والعقليات بدليل ان الثروة العامة ماتزال مرادفة للغنيمة ولهذا يصعب الفصل بينها وبين السلطان فالحاكم الذي يستأثر بالثروة يضع شروطا معينة للاستفادة منها فلا يمكن ان تكون موضوعية وقانونية ومؤسسية فهي رهنية مزاجية الحاكم وتقديراته الشخصية (احمد،2010م).

الدولة الفاشلة:

ان الدولة الفاشلة هي حالة وسيطة او مرحلة انتقال لدولة منهارة وهي تتأرجح بين الدولة القوية والمنهارة وحسب روتبرغ توجد خصائص لتحديد الدولة الفاشلة وهي متمثلة في الأتي:

1-انتشار الإجرام السياسي مثل قمع المظاهرات وضع قيود على نشاط المجتمع المدني وحرية التعبير.

2- انتشار التوترات والنزاعات وخاصة الإثنية والعرقية والدينية وحتى البيئية منها.

3- ضعف فعالية البني التحتية والعجز في مستوي الخدمات وعدم تكافؤ الفرص، وانتشار السوق الموازي.

4- ضعف السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية

5- استخدام الكره الإجباري ضد المواطنين

تودي هذه الخصائص حسب روتبرغ الي مصادرة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم وعندها يحول المواطن ولاءه من الدولة الي الإثنية (عبد الشافع،2020م).

إما المؤشرات الموجودة في الدولة الفاشلة فهي عبارة عن مؤشرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية وهي كالأتي:

1- المؤشرات الاجتماعية:

تشمل الضغوط الديمقراطية المتزايدة – هجرة السكان- او نزوحهم في الداخل من منطقة لآخري- او الحركة الكبيرة للنازحين – تنامي عدد المجموعات التي تسعي الي الانتقام من المجموعات أخري- المشكلات الحزبية والعرقية- الفقر والبطالة والمخدرات والسرقة – وتنامي الهجرة المزمنة والطوعية بما في ذلك هجرة الأدمغة (الهجرة الاصطفائية او الانتقائية).

2-المؤشرات الاقتصادية:

وتشمل التنمية الاقتصادية غير المكافئة ما بين المجموعات التي تنتمي إلى البلد الواحد (الإنماء غير المتوازن) والتدهور الاقتصادي الحاد (اختلالات بنيوية) ركود في لدورة الاقتصادية انهيار وتأكل قيمة العملة الوطنية.

3- المؤشرات السياسية:

وتشمل تراجع مساحة الشرعية في النظام السياسي القائم – فقدان الثقة بالدولة ومؤسساتها – تراجع وظيفة الدولة لجهة تقديم الخدمات العامة – إساءة السلطة وزيادة التدخل الخارجي في شؤون الدولة الداخلية– زيادة انشقاق الحزبي والصراعات بين النخب الحاكمة.

المؤشرات العسكرية:

وتشمل انتهاكات حقوق الإنسان – ضعف السلطة الأمنية – بروز قوي أمنية غير كما يمكن تحديد المعالم الجديدة للدولة. (لزهر،2020م)

الدولة العميقة:

نشأت ظاهرة الدولة لأول مرة في القرن العشرين في تركيا وكانت عبارة عن شبكة سرية أنشاها مصطفي كمال أتاتورك عام 1923م، ومفهوم الدولة العميقة هو تعبير يطلق على مجموعة من القوي الغامضة التي يبدو انها تعمل بعيدا عن يد القانون ، ونجد ان للدولة العميقة عدة مسميات منها الدولة غير المرئية ،الدولة الموازية ،الدولة المتجذرة ،الدولة السرية ،دولة داخل دولة او حكومة الظل، والدولة العميقة تعمل على الحفاظ على مصالحها وتعرقل أي تغيير من شانه الإضرار بمصالحهم المتشابكة وهي تظهر بقوة في مراحل التحول الديمقراطي(عبد الحميد،2018م).

واضاف (الجرباوي،2018م). يتقلص مفهوم الدولة العميقة تلقائيا ليبقي له أحد مسربين أحدهما يمكن ان يكون مفيدا إما الثاني فسيبقي خيارا بالحقل المعرفي للعلوم السياسية

المسرب الأول: هو الاتجاه نحو استمرار التفتيش عن وجود تحالفات خفية لإفراد وليس لمؤسسات بتكوين شبكات سرية، قد ترتبط بعالم الجريمة المنظمة وذلك بهدف التأثير في مجري الحياة السياسية في الدولة

المسرب الثاني: فهو استخدام التبرير القائم على نظرية المؤامرة ومفادها ان هناك دائما شيئا يحدث في الخفاء وإسقاط ذلك على جميع الدول وفي كل الحالات والأحوال

وذكر (عبد الحميد،2018م). ونجد سمات الدولة العميقة:

1- الغموض والسرية
2- كيان غير قانوني
3- حماية وتحقيق مصالحها الذاتية التي تتعارض مع المصلحة العامة
4- تشابك المصالح لا ضمان استمراريتها دون تعارض بينهم وحماية إفراد الشبكة مسئولية جماعية ويتم دعم هذه الآلية بعلاقات الزواج والمصاهرة بين أعضاء تلك التحالفات.
5- تحالف واسع النطاق
6- ازدواجية العمق ويعني بذلك العمق الزمني وعمق القوة.

الأدوات المستخدمة في الدولة العميقة:

1- تدخل المؤسسة العسكرية في الاقتصاد والجهاز الإداري والتنفيذي للدولة.
2- استخدام البيروقراطية كأداة أخري من خلال التمسك بأنماط وقواعد الإدارة وعدم تغييرها.
3- استخدام العنف لقمع المعارضة واعتقالهم أحيانا.
4- استخدام المال كأداة فعالة لتمكين من خلاله تحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها.

الدولة الرخوة:

أول من استخدم هذا المصطلح هو الاقتصادي السويدي(كونترمردال1987م) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام1974م في كتابه (الدراما الاسيوية9 بحث في فقر الأمم والذي نشر عام 1968م والمقصود بها دول جنوب أسيا في مرحلة ما بعد الاستقلال وايضا تعرف بالدول اللينة وهي إشارة لعدم الانضباط المجتمعي العام مقارنة بالدولة الحديثة في أوربا ومصطلح الدولة الرخوة يشمل أوجه القصور في التشريعات بوجه خاص وانخفاض تنفيذ القانون الي جانب العصيان الواسع من جانب الموظفين على مختلف مستوياتهم للقواعد والتوجهات الصادرة لهم ،الدول الرخوة هي الدول التي يسيطر عليها تحالف سلطوي بين النخب السياسية والاقتصادية بهدف تطويه مختلف قطاعات المجتمع واحتكار السلطة السياسية والثروة مما يودي الي إفقار المجتمع وإضعاف قدرة الدولة على أداء وظائفها

الأساسية وتلبية الاحتياجات الرئيسية لمواطنيها فضلا عن تصاعد الاختراق الخارجي والاعتماد على المساعدات الأجنبية(بركان2017م)،وكما أضاف (عبد البديع،2022م) ان أهم سمات الدولة الرخوة هي:

1- ضعف ثقة المواطنين بالقوانين، فمع وجود منظومة قانونية متقدمة إلا انها تصدر قوانين ولا تطبيقها ولا تحترمها لمآبها من ثغرات وان طبقتها فتكون على الفاسدين من الفقراء ممن لا سند او حماية لهم او على المطالبين بحقوقهم او مناهضي الفساد.

2- تعدد المؤسسات الحكومية والدستورية أكثر من اللازم وبدون دور واضح الي درجة تتداخل وتتشابه معها صلاحيات المؤسسات وهدفها الغالب خلق مناصب للمحاسيب وأهل الثقة وأهل الولاء.

3- وجود نخبة فاسدة تسعي لتحقيق مصالحها الشخصية أولا

4- تفشي الفقر والتخلف لغياب العدالة الاجتماعية وضعف أنماط التنمية او غيابها

5- نسيج اجتماعي منقسم حيث غياب الولاء الوطني ليحل محله الانتماء للأسرة او الأهل او المحاسيب او القبيلة.

6- استشراء الفساد بكافة إشكاله حيث الفساد والرشوة نمط معتاد للناس في الحياة اليومية فكل شيء قابل للبيع والشراء.

7- تكالب الموطنين على المناصب لمآبها من مغانم

8- التبعية للخارج وفقدان الدولة سيطرتها على جزء كبير من قرارها الداخلي ومن ثم الاعتماد على الخارج بدلا من القدرات الذاتية وارتباط مصالح النخب السياسية بالمؤسسات الدولي

9- انهيار البنية التعليمية المدرسية والجامعية

10- الاستبداد السياسي وغياب الديمقراطية الحقيقة وعدم احترام حقوق الإنسان وكرامات الناس.

11- الانحياز الي الأغنياء وإفقار الفقراء وتحميلهم فواتير الفساد والقرارات الخاطئة.

الدولة المهجرية:

تنشر في هذه الدول المهجرية ظاهرة غسيل الأموال التي تهجج الاقتصاد العالمي وتعد جزر الكاريبي المنطقة التي تحتض اعلى درجة من المراكز المالية لعمليات غسيل الأموال في العالم وتقدر الأمم المتحدة ان من بين 600 مليار دولار أمريكي من أموال الجرائم هنالك ما يقرب من 60 مليار دولار أمريكي يتم غسيله في جزر الكاريبي وحدها وقد تزايدت أهمية هذه العمليات في ظل التقدم التكنولوجي او عمليات غسيل الأموال من خلال شبكة الانترنت وتتميز هذه الدول بسمات خاصة تجعلها قبلة للأموال القذرة وهم هذه السمات هي:

1- تزدهر بالأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات وصناعة الجنس.

2- تجذب الاستثمارات الجديدة خاصة الأموال الساخنة مع عدم ضرورة الاستفسار عن مصادر تلك الأموال.

3- تتوافر فيها وسائل الاتصالات المتقدمة التي تساعد في الوصول الي منطقة المثلث الذهبي (وهي منطقة جبلية تقع بين بروما وتايلاند ولاوس) وتنج معظم الأفيون في العالم.

4- يزدهر فيها الفساد عن طريق المساعدات التي تتلقاها البنوك من اصحاب النقود.

5- تقوم عملية تحرير الاقتصاد من دون توافر بنية قانونية متينة وحكومة قوية على سيبل المثال الدول التي تخطو خطواتها الأولي في سوق المال.

6- تملك العديد من المصارف التي لا تحقق في إيداعات أصحابها وبخاصة الإيداعات ذات المبالغ الكبيرة والضخمة.

7- تتمتع بتشريعات مالية متساهلة تساعد غاسلي الأموال على إساءة استخدامها في تنظيف أموالهم غير المشروعة.

8- بها نسبة عالية من التملك الأجنبي للشركات التي تشجع عمليات غسيل الأموال كما انها تتسم بنظام جنائي ضعيف جدا. (احمد،2010م).

دول للبيع:
تشكل دول للبيع او دول القمامة مزابل للنفايات الصناعية وميادين للتجارب من مختلف الأصناف وأماكن الرغبات الممنوعة (دعارة الأطفال) وملاجئ لتجار المخدرات والمهربين وكل شيء فيه قابل للبيع، وهذه الدول غير قادرة باعترافها على مراقبة حركات المضاربات المصرفية ولا تستطيع التحكم في تدفقات رؤوس الأموال، وغالباً ما تكون عاجزة عن ضبط التوازنات الكبرى ان هذه الدول لا تمتلك على المسرح الدولي المصداقية الاقتصادية (احمد،2010م).

الدولة الرعوية:
أشار (عبد البديع،2022م) ان أهم ان الدولة الرعوية هي التي تتسم بنفس او معظم سمات الدولة الرخوة في المجمل ولكن يميزها ويظهر فيها بوضوح ويطغي علىها الجانب الأمني والسلطوي، فهي دولة مستبدة متسلطة تحتكر السلطات وتسيطر على كل شئ وقد يعقد البعض ان ذلك دليل قوتها وسيطرتها على الإفراد والمجتمع المدني ولكن في الحقيقة فإنها تحمل مواضع الضعف واهم سماتها هي:
1- تمتلك كل وسائل القوة ولكن النظام الحاكم يعطل أجهزتها عن أداء دورها الحقيقي في سبيل استمرارها في الحكم، فهي توظف موارد الدولة وأجهزتها من اجل تعظيم سيطرة النظام الحاكم في الأساس.
2- ليست دولة ضعيفة وإنما مضعفة او جري إضعافها عمدا.
3- تنفرد بإصدار القوانين والقرارات والسياسيات والإجراءات الأمنية غير ان قدرتها على تطبيقها لصالح المجتمع ضعيفة ومحدودة للغاية باستثناء الأمور الأمنية فهي لا تتهاون في استخدمها بإفراط.
4- ينظر الي الدولة على انها ملكية خاصة للرئيس او النظام الحاكم الذي يدير جميع الموارد (الثروة) ويضمن إعادة توزيعها وفقا للطواري ودرجة خضوع رعاياها.
5- التماهي بين المصلحة العامة والخاصة حيث لا يوجد فصل بينهما وإنما تتطابق وتتداخل فلا تستطيع التمييز بين ما هو عام وخاص.
6- تتخذ القرارات السياسية والمصيرية فيها خارج المؤسسات الرسمية.
7- ضعف المؤسسات الديمقراطية وشخصنه علاقات السلطة

الدولة السلبية الصفرية:(عديمة الشأن)
التي تنفذ ببساطة أي شيء تطالب به المجموعات المسيطرة في المجتمع مهما كان شانه فالدولة الصفرية في عيان الآخرين تافه لا يحسب لها حساب وهي عبارة عن ألعوبة تحقق مأرب الآخرين والمدارس الفكرية والنظريات والمفاهيم الخمس جميعا (التعددية – اليمين الجديد- نظرية النخبة- الماركسية- التعددية الجديدة) لها رسم خاص لصورة الدولة الصفرية من ان هناك بالطبع خلافات كبيرة فيما بينها حول أي من المجموعات الخارجية هي التي تسيطر على الحكم وهي على كمايلي:
1- اصحاب المقاربة التعددية: يرون ان المواطنين هم الطرف المسيطر.
2- واليمين الجديد: يري ان هذه السيطرة تعاني من خلل
3- إما اصحاب نظرية النخب: فيميزون نخبة الحاكمة.
4- لدي الماركسيين: الطبقة الحاكمة ذات قاعدة اقتصادية
5- أم التعددية الجديدة: ان خيارات المواطنين المفضلة يتم إتباعها على الرغم من أنهم لا يمارسون سيطرة مباشرة على صانعي القرار(احمد،2010م).

الدولة المشايعة:
الدولة المشايعة التي تعمل أساسا على تحقيق أهداف مسؤولي الدولة بينما تراها توفق بين بعض مصالح المجتمع الأخرى التي تطلب الأمر تعاونها ويري اصحاب المدارس التالية رأيهم في الدولة المشايعة كمايلي:

1- التعددية: ان الدولة المشايعة هي سمسار
2- اليمين الجديد: هي عبارة عن آلة متلاف خارجة عن نطاق السيطرة.
3- اصحاب نظرية النخبة: هي عبارة عن نخبة مسيطرة تابعة للقطاع العام
4- إما الماركسيون: فيرون فيها جهازا متخصصا يمكن ان يعمل بصورة مستغلة عندما يتحقق التوازن في الصراع الطبقي.
5- إما اصحاب التعددية الجديدة يرون انها هي وحدها التي تملك صورة واضحة المعالم للدولة المشايعة(احمد،2010م).

الدولة الوصية:

هي الدولة التي تستطيع ان تعدل مسار ميزان القوي في المجتمع وفقا للمصلحة عامة او مدي أطول، ومن الطبيعي ان النظريات المختلفة تري ان الدولة الوصية موجهة نحو غايات مختلفة وهي كالأتي:
1- التعدديون: يرون ان الحكم يسعي وراء العدل الاجتماعي والاستقرار السياسي.
2- اليمين الجدد: فهي تقرب نحو الكمال تصورا ومحددا للرفاه الاجتماعي
3- إما نظرية النخبة: فان الدولة تراعي المصلحة الوطنية
4- إما الماركسية: تدفع نحو الإمام الاحتياطات (المشوهة)لكل الطبقات ضمن نطاق الرأسمالية.
5- بينما يري التعدديون الجداران السياسة العامة إنما تخطو في أثر صورة المهن المتناثرة للاحتياجات الاجتماعية (احمد،2010م).

أثر الدول الكبرى على سلوك الدول الصغرى:

ان الدول الصغرى وانطلاقا من عجزها تجد نفسها مجبرة على الدخول في علاقات غير متكافئة مع الدول الكبريت تنهي بالدول الصغرى الي الوصول الي حالة التبعية في مختلف المجالات المالية – الاقتصادية –السياسية- وحتي الأمنية بل تجد نفسها تابعة حتي في القرارات المحلية على غرار القرارات الدولية، اذ أن الدول الصغرى غالبا ما يرهن أمنها وبقاؤها لصالح أحلاف عسكرية تتند مج معها او دولة كبري يطلب منها الحماية مقابل تنازلات وامتيازات تمنح للدولة الكبرى فان الدولة الصغرى لا تمتلك ترفا استراتيجيا في الشق الأمني كما هو الشأن في باقي القطاعات لأنها في الغالب تكون عاجزة عن الدفاع عن نفسها بقدرتها الذاتية،فامن الدول الصغرى في غالب الأحيان تكون مخترقة خارجيا وبالتالي تدخل الدول الصغرى في دوامة من صنوف التبعية بكافة إشكالها والتي تعني في ابسط معانيها عدم الاستقلالية في اتخاذ القرار المحلي والدولي وهي بذلك تكون الدول الصغرى هي دولة مخترقة ومنقوصة السيادة(عبد الغاني،2021م).
وتماشيا مع ذلك أضاف(الشاهر،2017م) ان فاعلين ما دون الدولة ينافسون سلطتها مما يوثر على السياسة الخارجية والبنية الداخلية ويساهم في تقليص مساحة قدرتها على التحكم في مجالها السياسي والاقتصادي والاجتماعي فلم تعد قدرات الدول هي محل خلاف بل أصبح الخلاف حول مصادر وأدوات وعمليات إدارة السلطة ويشترك الفاعلون الجدد في تعبيرهم عن مصالح لجماعات داخلية عجزت الدولة عن التعبير عنها، ومن ناحية أخري قد يودي فشل الدول الي فقدان الثقة في المرجعية الدستورية الديمقراطية للنظم السياسية وظهور مرجعيات بديلة كالمرجعية الدينية وإيديولوجيات أخري مما يغذي احتمالات اندلاع الصراعات
وأضاف (بركان،2017م): بان الفواعل غير الحكومية التي تختلف من حيث أهدافها وغاياتها ومصالحها ووسائلها وهي تنقسم الي ثلاث فئات رئيسية:
1- الفئة الأولي: المحاربين المسلحين الذين يخصخصون استخدام القوة من خلال وجود جيش مستقل وسلطة سياسية لا تخضع للدولة وسلطتها السياسية وتعتمد بشدة على استمرار وانعدام الأمن والخوف والانقسام غير انها لا تسعي لإقامة نظام سياسي شرعي يقدر ما تسعي في المقام الأول الي توفير الحماية والأمن والمكافآت السياسية والمكاسب الاقتصادية.

2- الفئة الثانية: الفواعل التي بها مصالح اقتصادية يتوجب الحفاظ عليها عن طريق العنف مما يجعلها تدافع عن حماية الصراع (تجار الحرب) ينخرطون في أنشطة مربحة مثل رفع أسعار المواد الغذائية والتلاعب الأسواق والقرصنة والاتجار بالأسلحة والبشر والمخدرات.

3- الفئة الثالثة: تضم الوكلاء الذين يمزجون الأجندات العسكرية والاقتصادية ولهذا صنف الشركات العسكرية الخاصة في مجموعة الثالثة مع الحرص عل التمييز وبين المرتزقة ويرتبط هذا النمو في القطاع العسكري الخاص مع الرأي القائل بان تزايد المخاوف الأمنية اوجد مكانة راسخة في العقيدة الاستراتيجية للدول الضعيفة.

الخاتمة:

1- يختلف سلوك (دور) كل دولة حسب أيديولوجياتها التصميمية لها من قادتها او حكامها المرئيين وغير المرئيين وحتى السياسة المرسومة لها من قبل القوي الخارجية الكبرى كخارطة طريق بالنسبة لها او للآخرين فيما يتعلق اتجاه السياسة الخارجية وتعاملها مع دول الجوار او المحيط الإقليمي لها وذلك نتيجة حتمية للتأثيرات المتراكمة على مظاهر تلك الدول على المستويات الداخلية او الخارجية في ظل تحولات ورهانات دولية حاليا ومستقبليا.

2- المقصود بالوظائف هنا أوجه النشاط الخاصة التي تمارسها الدولة وهذه النشاطات ضرورية لوجود الدولة ودعم سلطتها مثل وجود جيش والشرطة واستخدام المحاكم وتعين الأجهزة الكفيلة بتنظيم العلاقات متعددة الأوجه مع الدول الأخرى وقد تكون هذه خدمية ذات الاعتبارات الاستراتيجية ومتعلقة بمصلحة ورفاهية المجتمع مثل تحسن الظروف المادية للمواطنين الفقراء من خيارات وأمال السياسيين في تلك الدول(ولديب،2011م).وتختلف وظيفة كل دولة حسب رؤيتها المستقبلية لها اتجاه شعبها او وطنها وربما تمتد وظيفتها للقيام بما يسمي الحرب بالوكالة نيابة عن القوي الغربية او الدول الكبرى وهنا تصبح عبارة الدولة عبارة عن دولة مرتزقة في نظر شعبها وهذه الحرب بالوكالة لها تكاليفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من تكاليف الحروب وكل ذلك يحدث من خلال من قادتها او حكامها المرئيين وغير المرئيين وحتي السياسة المرسومة لها من قبل القوي الخارجية الكبرى كخارطة طريق بالنسبة لها او للآخرين فيما يتعلق اتجاه السياسة الخارجية وتعاملها مع دول الجوار او المحيط الإقليمي لها.

النتائج:

1-تقسم الدول حسب التصنيفات والسمات الي مجموعتين أحدهما لها ادوار والأخرى لها وظائف

2- ان هنالك ادوار وظائف للدول مرسومة لها من جهتين هما:

أ. حسب قادتها الذين يحكمون تلك الدول او الأيديولوجيات التصميمية لها

ب. حسب مطلوبات المنظومة العالمية من خلال تنفيذ بالوكالة أجندات الدول العظمي

3- تصنف الدول بسمات وخصائص ربما تكون غير مقبولة في أعين شعوبها ومحافل الدولية وتعد كوصمة لها مثل الدولة الفاشلة ودول الظل والدولة الرعوية والدولة السلبية الصفرية (عديمة الشأن) وغيرها من الدول.

المراجع:

1. إبراهيم، أمل احمد هاني زكي، (2014م):الدولة الفاشلة من كتاب أمريكا والدولة الفاشلة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، تمهيدي دكتوراه. القاهرة ،مصر.
2. أبو رياش،سجي (2021م): تعريف الدولة المدينة ، موقع الموضوع ، أخر تحديث 2021/9/19م، يوم الزيارة الخميس2022/4/7م، زم الزيارة الساعة الثانية عشر ظهرا بتوقيت غرينتش ، مكان الدخول السودان.
3. احمد،براهيم،(2010م):الدولة العالمية والنظام العالمي الجديد، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ألسانيا،كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، وهران، الجزائر.

4. امزيان،محمد(2019م):مفهوم الدولة الوطنية وإشكالية التحديث السياسي مدخل الي فهم التحولات السياسية في العالم العربي،مجلة اتجاهات سياسة،العدد(7)،دورية محكمة تصدر عن المركزالديمقراطي العربي، ص(109- 125) ،برلين،ألمانيا.
5. بركان،إكرام،(2017م): النزاعات الداخلية بعد إحداث 11 سبتمبر 2001م من منظور الدولة الفاشلة –دراسة لحالة النزاع في السودان، جامعة بأنته 01،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية / تخصص العلاقات الدولية ،رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر.
6. الجرباوي،على(2018م):الدولة العميقة محاولة لضبط المفهوم سياسات عربية،العدد(34)، ص(7– 21)،أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولية ،جامعة بيرزيت،فلسطين.
7. جودة،مروة سامي(2018م): التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة (دراسة تطبيقية على العراق)،جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق
8. الحضرمي عمر (2013م): الدولة الصغيرة : القدرة والدور ، مقاربة نظرية،مجلة المنارة،المجلد(19)،العدد(4)، ص(37– 87)،الأردن
9. زحنون وحافق،ليديه،نسيمه،(2018م): الدولة الفاشلة وإشكالية إعادة بنائها دراسة حالة ليبيا(2011- 2018م) جامعة مولود معمري – تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،تخصص سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية،رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.
10. الشاهر، شاهر إسماعيل(2017م):دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة،المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين،ألمانيا
11. صفحة في الفيسبوك،بدون تاريخ ،بدون ناشر،الصفحة: نظريات سلوك الدولة،زمن الدخول،2021/11/27م،يوم الدخول السبت، وقت الزيارة الساعة العاشرة صباحا،مكتبة العلوم السياسية.
12. عبد البديع،امجد(2022م):الدولة الرخوة والرعوية،صفحة في الفيسبوك،أخر تحديث 2022/3/7م تاريخ الزيادة 19/ 2022/3م،يوم الزيادة السبت، الساعة الرابعة مساء بتوقيت غرينتش، مكان الدخول السودان.
13. عبد الحميد، ريم احمد(2018م): نحو تأصيل نظري لمفهوم الدولة العميقة ،المركز العربي للبحوث والدراسات ،أخر تحديث 27/ فبراير/2018م ،زمن الدخول السبت 19/مارس/2022م/ في تمام الساعة التاسعة صباحا بتوقيت غرينتش ،مكان الدخول السودان.
14. عبد الشافع،ابوبكر،محمد(2020م):امن الساحل الإفريقي،مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية،مجلة علمية دولية محكمة،العدد الأول،ص (157– 176)،الخرطوم،السودان
15. عبدا لغاني،شرقي(2021م): ترائبية القوة في النظام الدولي على سلوك الدول الصغرى،مجلة الأستاذ القانونية والسياسية،المجلد(5)،العدد(2)،ص(1481– 1492)،الجزائر
16. عربي بوست،(2022م):اخطر دول العالم لعام 2021 اليمن ضمن المقدمة للعام الثاني على التوالي وأفغانستان تحتل الصدارة، أخر تحديث 12/28/ 2022م/، الساعة 12:18بتوقيت غرينتش
17. على ،نهاد(2014م): إرهاب مدني: الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل،جامعة حيفا ،المركز اليهودي العربي
18. على،ناجي،(2014م): قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار بها،رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر.
19. الكرم، سعد عبد الله سيد احمد،(2017م):الدراسات السودانية ،جامعة النيلين ،لطلاب البكالوريوس في كليتي التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ،الخرطوم ،السودان
20. لبوخ،محمد،(2014م):عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي،رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية،تخصص السياسات المقارنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة ابوبكر بلقايد،تسلمان،الجزائر
21. لزهر،عبد العزيز،(2020م): الدولة الفاشلة – دراسة مفاهيمية،مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية،المجلد (3) العدد(3)، ص(17– 198)، الجزائر.
22. المنقوري،حسن عبد الله،(2005م):الجغرافيا السياسية،منشورات جامعة السودان المفتوحة ، برنامج التربية،جغ، رقم (301)،الخرطوم،السودان
23. ولديب، سيدي محمد(2011م): الدولة وإشكالية المواطنة قراءة في مضمون المواطنة العربية ،دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن
24. ويكبيديا 2022م/ الدولة(وظائف الدولة)،تاريخ الدخول الأربعاء 2022/7/20م،زمن الدخول الساعة السادسة مساء بتوقيت غرينتش ،مكان الدخول السودان،

25. يونس،حاتم حامد(2022م): المجتمع المدني والدولة الديمقراطية، دورة تدريبية موسومة بعنوان(تفعيل دور مراكز السلام بالقطاع الشرقي)،مكان الانعقاد قاعة فندق الربوة السياحي،فترة الانعقاد2022/6/24 الي 2022/7/5م ،ولاية البحر الاحمر،بور تسودان،السودان